

تداعيات الأوضاع الأمنية في سوريا والعراق على استقرار منطقة الشرق الأوسط

Implications of the security situation in Syria and Iraq on the stability of the Middle East region

شریط نجمة*

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد- الجزائر

تاريخ النشر 2025-03-01

تاريخ القبول 2025-01-26

تاريخ الاستلام 2024-10-09

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأوضاع الأمنية الداخلية في كل من سوريا والعراق بعد الأزميتين التي عرفتهما، بدءاً من الانقسامات السياسية وصولاً إلى التحولات في البنية المجتمعية واللذان أثرتا على استقرارهما، وتركنا المجال واسعاً للتدخلات الخارجية الساعية للعب أدوار إقليمية. كما تهدف الدراسة لرصد التحولات التي مست البنى والهياكل الأمنية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية وتأثيرها على القرار السياسي الذي بات رهينة التجاذبات الإقليمية والدولية. وقد استعانت الدراسة في عملية البحث بأطر نظرية ومنهجية بغية وصف الأحداث والتفاعلات الحاصلة في الساحة السورية والعراقية، وتحليل آثارهما على دول المنطقة.

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها غياب التوافق والتعاون الاستراتيجي بين دول منطقة الشرق الأوسط مما أتاح الفرص أمام القوى الإقليمية والدولية لإحكام سيطرتها وتحقيق سياسياتها ومصالحها بها.

الكلمات المفتاحية: التحولات المجتمعية؛ سوريا؛ العراق؛ المعضلة الأمنية؛ منطقة الشرق الأوسط؛ التدخل الخارجي.

Abstract:

This study seeks to shed light on the internal security conditions in both Syria and Iraq after the two crises that they witnessed, starting from political divisions and reaching transformations in societal

* المؤلف المراسل (Cheriet.Nedjema@univ-oran2.dz)

structure, which affected their stability and left wide scope for external interventions seeking to play regional roles.

The study also aims to monitor the transformations that affected the security, political, economic and societal structures and structures and their impact on the political decision that has become hostage to regional and international tensions. The study used theoretical and methodological frameworks to describe the events and interactions in the Syrian and Iraqi arena and analyze their effects on the countries of the region. The study reached several conclusions, the most important of which is the lack of strategic compatibility and cooperation between the countries of the Middle East region, which provided opportunities for regional and international powers to tighten their control and achieve their policies and interests in the region.

Key words: Societal transformations, Syria, Iraq, the security dilemma, the Middle East, external intervention.

مقدمة:

شهدت الساحة العراقية والسورية تحولات جوهرية مست جل الهياكل والبنى السياسية والأمنية، الاقتصادية والثقافية، وقد أثرت بشكل كبير في تركيبتهما المجتمعية، وما أفرزته من آثار سلبية طائفية دفعت بهما إلى حالة الللاستقرار، والتي تسببت في زيادة نسبة الهجرة والنزوح الجماعي.

لقد واجهت كل من سوريا والعراق العديد من التحديات بما يشمل تدمير بنيتهما التحتية بالكامل وتداعي منظومتهما السياسية والأمنية والاقتصادية، ودخولهما في أتون الحروب الأهلية والطائفية، والتي أفسحت المجال لعودة مشاريع التفكك إلى الواجهة من جديد، والتدخلات الدولية والإقليمية الساعية لإعادة رسم الخرائط السياسية والإيديولوجية وحسم الصراعات القائمة بالمنطقة بما يلبي استراتيجياتها.

كما أدت تلك الأحداث والتحولات إلى خلق معضلات أمنية تجاوزت حدود الدولتين ودقت ناقوس الخطر في المنطقة المجاورة، إذ لازمتها تحديات مرتبطة بالإرهاب "داعش" وتمدد النفوذ الإيراني والتركي إلى منطقة الشرق الأوسط من البوابة العراقية والسورية.

وبناء على ما سبق، تطرح هذه الدراسة إشكالية مفادها: ما مدى تأثير الأوضاع الأمنية المضطربة في العراق وسوريا على استقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط؟ والتي تنفرع منها العديد من الأسئلة التالية:

- ماهي أهم التحولات السياسية والمجتمعية في عراق مابعد 2003 وسوريا 2011؟
- أين تكمن مظاهر عدم الاستقرار في كل من سوريا والعراق؟ وماهي الأبعاد السياسية والإقليمية لهذه التداعيات؟
- ماهي المحددات الإقليمية والفواعل الدولية المؤثرة في الدولتين؟ ماهي أهم التحديات التي تعاني منها دول الجوار اتجاه كل من سوريا والعراق؟

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في كل من سوريا والعراق أدى إلى تفاقم التهديدات الأمنية وزيادة التدخلات الخارجية، مما أثر بشكل مباشر على استقرار منطقة الشرق الأوسط.

كما تطلبت الدراسة الاستعانة بتوظيف مجموعة من الأطر النظرية والمنهجية التالية:

المنهج التاريخي: من خلال تتبع الأحداث السارية في كل من سوريا والعراق بعد الأزمات التي عرفتاهما، وكذلك تتبع التحولات التي أعقبها ومست كل الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية وأنتجت ظواهر زادت من تعقيد الأوضاع في كلاهما.

منهج دراسة الحالة: هو أسلوب بحثي يعتمد على تحليل عميق ومفصل لحالة أو ظاهرة معينة في سياقها الواقعي. ففي سياق "التداعيات الأمنية للصراعات في سوريا والعراق وأثرها على استقرار منطقة الشرق الأوسط"، يمكن استخدام هذا المنهج لدراسة الخلالات الفردية بالصراعات في كلا البلدين وتحليل تأثيراتها الأمنية على المنطقة. وكذلك تتبع تطور الأحداث والتفاعلات، وتحليلها من خلال البحث في أسبابها وأثارها داخليا على المجتمعين السوري والعراقي وعلى المنطقة ككل. حيث أدت الأحداث الجارية في العراق وسوريا إلى تهقر الهياكل وضعفها ومن تم سهولة نفوذ وتدخل القوى المجاورة والدولية في شؤونهما وفي قرارهما السيادي.

منهج الإحصائي: الذي يتيح جمع بيانات دقيقة حول عدد اللاجئين والمهجرين قسرا، وكذلك تتبع أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ومستويات التعليم والصحة. فهو يعتبر أداة

محورية لفهم تداعيات الأزمات الإنسانية والأمنية في سوريا والعراق، و تحليل تأثيرها على استقرار الشرق الأوسط، عبر توفير بيانات دقيقة وشاملة تساهم في صياغة سياسات قائمة على الأدلة لتخفيف آثار الأزمة وتعزيز استقرار المنطقة.

النظرية الصراعية: تمكن لفهم الديناميات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تغذي تلك الصراعات وتزيد من تعقيدها. إذ تتمحور الصراعات في سوريا والعراق حول التنافس بين الجماعات العرقية والطائفية للحصول على السلطة السياسية، ووفقا للنظرية فإن هذا التنافس هو نتيجة توزيع غير عادل للسلطة والموارد، إلى جانب الانقسامات الطائفية والعرقية، حيث تسعى الجماعات المهمشة إلى تعديل الوضع لصالحها. كما أنها تظهر كيف تؤدي هذه الصراعات إلى تداعيات إقليمية ودولية، مما يجعل تحقيق الاستقرار تحديا مشتركا يحتاج إلى معالجة جذور الصراع بدلا من نتائجه فقط.

نظرية الأمننة: وهي إطار فكري طوره باحثو مدرسة كوبنهاغن، حيث تهتم النظرية بتحليل كيفية تحويل الصراعات إلى قضايا أمنية من خلال خطاب سياسي يبرزها كتهديد وجودي، مما يبرر اتخاذ إجراءات غير عادية للتعامل معها. فالصراعات في سوريا والعراق تم تأطيرها كتهديدات للأمن الإقليمي والدولي بسبب ظهور تنظيمات إرهابية مثل داعش، وتوسعها في تنفيذ عمليات عابرة للحدود.

نظرية الأمن الإقليمي: يركز الأمن الإقليمي على الترابط بين الدول في منطقة محددة، حيث تؤثر الأزمات في دولة ما على استقرار الدول المجاورة. فقد أدت الصراعات في سوريا والعراق إلى انتشار الميليشيات المسلحة من جهة، مثل الحشد الشعبي في العراق والميليشيات الكردية في سوريا، مما أثر على الأمن في دوله، وتوسع أنشطة التنظيمات الإرهابية كداعش والتي خلقت تهديدات مشتركة لدول المنطقة. بالإضافة إلى تزايد التدخلات الإقليمية والدولية مما عمق من حجم تلك التهديدات والانقسامات بالمنطقة. إذ توضح النظرية كيف أن طبيعة الصراعات الممتدة والمعقدة تؤثر على استقرار الشرق الأوسط بأكمله بسبب الترابط الجغرافي والسياسي والاقتصادي بين دوله مما يجعل حل الصراعات تحديا إقليميا وعالميا مشتركا.

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور التالية:

تعرض المحور الأول لدراسة التحولات السياسية والمجتمعية في العراق بعد عام 2003، أما المحور الثاني فعنى بدراسة الوضع بسوريا والتحولات السياسية والاجتماعية التي حصلت بعد أزمة 2011، في حين تناول المحور الثالث تداعيات التحولات المجتمعية في كل من العراق وسوريا على دول الجوار.

المحور الأول: التحولات السياسية والمجتمعية في العراق بعد عام 2003

مر العراق منذ الاحتلال الأمريكي عام 2003 على العديد من التحديات والمعضلات التي وقفت حاجزا أمام وحدته واستقراره، وما نجم عن هذا الاحتلال من تدمير للبنية التحتية للدولة العراقية وتقويض مؤسساتها ووقوفها عاجزة أمام المعضلات الأمنية وأزمة الاندماج والمواطنة ولاسيما تعميق الخلافات بين الفئات المجتمعية وتكريس لمبدأ المحاصصة الطائفية والذي أدى لاحقا إلى تمزيق النسيج الاجتماعي وظهور النزاعات الطائفية والتي مكنت أطراف إقليمية ودولية من اللعب في الساحة السياسية العراقية والتأثير على قراراته السيادية.

أ - مشكلة الأمن والاستقرار السياسي:

عانى العراق العديد من هزات أمنية متتالية أبانت عن هشاشته وضعف منظومته الأمنية وعدم استقراره السياسي. فمنذ الاحتلال، والعراق يشهد تنامي مشكلة أمنية، باتت تؤرق أجهزته الأمنية وقياداته السياسية ومكوناته المجتمعية التي أضحت ضحية لها بسبب انتماءاتها العرقية والاثنية والدينية والمذهبية.

فقد دمرت الأحداث التي تلت سقوط نظام البعث الدولة العراقية والتماسك المجتمعي، حيث قُدر عدد القتلى بين العامين 2003 و2014 بحوالي 150 ألف شخص، كما قدرت خدمة أبحاث الكونغرس عام 2009 أن عدد اللاجئين العراقيين قد بلغ مليوني لاجئ بمن فيهم أولئك الذين نزحوا قبل الحرب، وأن عدد العراقيين الذين نزحوا داخليا قد وصل إلى قرابة 2.7 مليون عراقي¹. إذ أدى الإطاحة بالنظام في العام 2003 إلى تدمير أركان الدولة والمجتمع معا، حيث لم يبرز الفراغ الأمني فحسب، بل تعدى الأمر إلى فراغ أيديولوجي وسياسي أيضا، والتي

¹ - رانج علاء الدين، الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق، (قطر، الدوحة: مركز بروكجنز، أكتوبر 2018)،

نشبت على أثره معركة لرسم معالم النظام السياسي بعد العام 2003 ، وبالتالي إعادة رسم طبيعة الهوية الوطنية العراقية ومصالحها¹.

تكمن المشكلة الأمنية في العراق في طبيعة التغيير السياسي والأمني الحاصل منذ عام 2003، فبعد الشروع بعملية سياسية جديدة، ومحاولة الدخول في عملية التحول الديمقراطي، ظهرت مشاكل بنيوية كثيرة كان أولها تحدي إزالة تركة حزب البعث. فكان أولى القرارات بحل الجيش السابق، والذي أتاح الفرصة لبروز الهويات الفرعية وصراعاها، لتمثيل العراق وظهور أيضا الجماعات المسلحة التي استغلت غياب الدولة بأن تحل محلها، وهو ما أنتج فوضى كبيرة في مجمل مفاصل الدولة، وحتى بناء الجيش الجديد كان على عجلة مما ولد صعوبات في ترصين هذا البناء والتي لازالت آثاره قائمة².

كما يكمن السبب الجوهري في طبيعة النظام السياسي العراقي الجديد القائم على نظام المحاصصة، أو ما يطلق عليها اصطلاحا بـ"الديمقراطية التوافقية"، وهذا المشروع الذي أسسته الولايات المتحدة الأمريكية، جسد الصراع السياسي والمجتمعي بعيدا عن المؤسسات السياسية والدستورية التي يفترض أن تكون هي الوسيلة لإدارة الصراع³، كما تسبب في أزمة سياسية في الفترة 2021-2022 عندما عجزت النخب عن الاتفاق على حكومة جديدة لأكثر من عام بعد الانتخابات العامة في أكتوبر 2021، وانخفضت حينها نسبة إقبال الناخبين في تلك الانتخابات إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 44 في المائة، مما يوضح - تزايد خيبة الأمل والإحباط الشعبي من النظام السياسي القائم⁴.

¹ - المكان نفسه.

² - علي مراد العبادي، المشكلة الأمنية في العراق وآلية دمج الحركات المسلحة، مركز الفرات، 28 جوان 2021، تاريخ المشاهدة: 2023/11/23، الرابط: <https://fcdrs.com/polotics/1576>.

³ - سداد مولود سبع، مشكلة الأمن والاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، العدد 62، (العراق: 1 جويلية 2015)، ص ص 57.

⁴ - Shivan Fazil, Alaa Tartir, "Iraq in 2023: Challenges and prospects for peace and human security", Stockholm International peace Reserche Institute, 17 March 2023, link: <https://www.sipri.org/commentary/topical-background/2023/iraq-2023-challenges-and-prospects-peace-and-human-security>, accssed October 25, 2023.

إذ أن التغيير الذي حصل بفعل العامل الخارجي من خلال استخدام القوة العسكرية للولايات المتحدة كان له الدور الكبير في خلق حالة عدم الاستقرار والأمن، ناهيك عما كان يعانيه المجتمع العراقي سابقا من سلسلة حروب غير مبررة أضرت به، فكان لعدم الاستقرار السياسي ذلك أثارا بالغة الخطورة على المجتمع العراقي، ومن مظاهر، ولادة العنف بكل أشكاله سواء على صعيد الطائفة أو الدين أو العرق وعدم شرعية النظام والصراعات الحزبية وأزمة الهوية والشعور بالاغتراب والولاء الوطني ومدى تحققه من عدمه فضلا عن ضعف البناء المؤسسي والخلط والتصادم بين السلطات القائمة في النظام السياسي والقفز على بعضها البعض¹.

فقد ترك ذلك العراق في مواجهة انقسامات سياسية عميقة، ونمو عناصر حادة من التطرف، وتحديات صعبة شكلت درجة متزايدة من العنف.

ب- الطائفية وأزمة الهوية الوطنية:

واجه العراق منذ تأسيسه تحديات كبيرة في بناء هويته الوطنية، والتي تفجرت بشكل جلي بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 في شكل صراع هوياتي وعنف طائفي. إذ لم تنجح كل الحكومات المتعاقبة على اختلافها وتنوع مسمياتها وأنظمتها السياسية من تجسيد هوية وطنية جامعة. فمنذ تأسيس الدولة العراقية، تجاهلت النخب السياسية موضوع الهوية العراقية الممزقة طائفيًا ثم قوميًا، وبدلاً من معالجتها سعوا إلى تعزيزها وتغذيتها وهذا ما أسهم في خلق فجوة بين مكونات المجتمع العراقي بكامل أطيافه، وأتاح للقيادات السياسية السنية التمسك بالسلطة وإقصاء المكونات الأخرى ومنهم الشيعة².

فقد أدت السياسات الأمريكية إلى زيادة تدريجية ومتواصلة في التوترات الطائفية بلغت ذروتها إلى حد الاقتتال الداخلي وتقسيم المناطق عرقياً بإتباع آلية التهجير القسري والتصفية

¹ - أحمد فاضل جاسم داوود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق مابعد عام 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية، المجلة السياسية الدولية، العدد 25، (مصر: 2014)، ص 186.

² - علي فرزقد التميمي، التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام 2003، (لبنان: مركز الرافدين للحوار، 2021)، ص 70.

العرقية¹. إذ أن ما حل بالعراق بعد عام 2003 كان له أثر عميق في تفتيت مشروع بناء دولة قوية تمتلك كل مقومات القوة، حيث عانت عملية بناء السلطة السياسية في العراق من مشكلة جوهرية بإعلان الحاكم المدني "بول برايمر" عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي في العراق وفقا لمبدأ التمثيل النسبي للقوميات والأديان والطوائف لضمان تمثيلها والاعتراف بوجودها ليتأسس المجلس على قاعدة المحاصصة القومية والدينية والطائفية، ما سبب بانقسام أبناء الشعب² وفقا للطائفة والعرق والمذهب، وشجع على الفرقة والتناحر، وصعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية. وجدت حينها الهويات الفرعية أسباب كثيرة تدعم تغولها وزيادة أهميتها لصالح انحسار وضعف الهوية الوطنية، لما يحتويه الدستور الدائم من مواد كثيرة متعددة تصب في هذا المعنى، مثل ديباجة الدستور التي تقول: بأننا أي العراقيين أردنا من خلال هذا الدستور أن نستذكر الماضي الذي عشناه تحت حكم الأنظمة الظالمة التي قتلت تلك الطائفة وحاربت هذه القومية وأبادت تلك المنطقة وكانت أقل عنفا وقسوة مع تلك المنطقة وتلك الطائفة. وتستمر الديباجة في تعداد ورصد الاختلافات وإثارة الأسئلة والاستفهام حول أسباب تمييز النظام السابق بين أبناء شعبه³.

إن المشكلة التي يعاني منها العراق تتمثل في كيفية تحقيق الانسجام بين الجماعات الوطنية التي يتكون منها النسيج العراقي، لاسيما إن هذه الجماعات تختلف ثقافيا وطائفا وقوميا ودينيا، وإن بعض منها تعيش تحت وطأة التبعية، الأمر الذي جعل من عملية تحقيق الوحدة الوطنية عملية في غاية الصعوبة، وهو ما زاد في تعقيد العملية السياسية في العراق⁴. إذ أن إشكالية الهوية العراقية، وصراعات الهويات الفرعية لا تتعلق بالعوامل الداخلية الاجتماعية والسياسية فحسب بقدر ما تتعلق برغبة قوى الاحتلال الأمريكي من جهة

¹ -Nabil Al- Tikriti, "US policy and the creation of a Sectarian Iraq", Middle East Institute, July 2008, the link: <https://rb.gv/30y2d>, accessed October 25, 2023.

² - طلال حامد خليل، الهوية الوطنية العراقية وآفاق المستقبل، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 4، العدد 2، (الجزائر: 2020)، ص 42.

³ - سعدي ابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة bolgesel Arastirmalar Dergisi، العدد 2، (تركيا: ماي 2018)، ص 47.

⁴ - خيرى عبد الرزاق جاسم، إشكالية الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها، مجلة حمورابي، العدد 30، (العراق: جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 2019)، ص 193.

والتدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العراقي من جهة أخرى. فقد أدخل الاحتلال المجتمع العراقي في نمط جديد من التشابك، أدى إلى تخلخل في بنية أسس التعايش بين الطوائف والمذاهب والجماعات والائثيات، وترسيخ أسس الطائفية السياسية، وجعل من العراق ساحة مفتوحة لكل أنواع الصدامات المسلحة، إذ تم منذ البداية تمزيق المكون المجتمعي العراقي إلى كانتونات مجتمعية عرقية مذهبية طائفية مختلفة تارةً على أساس العرق وأخرى على أساس المذهب وثالثة على أساس الطائفة في كل مكون¹.

ج - التدخلات الخارجية:

أضحت الساحة العراقية بعد العام 2003، محل استقطاب للفواعل الخارجية الباحثة عن دور استراتيجي ومنفذ لها تحقيقاً لمصالحها الإستراتيجية. وقد تعددت تلك الفواعل من إقليمية ودولية نظراً لأهمية العراق ومكانته الجيوإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

وتعد إيران المستفيد الأكبر من احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والفاعل الأقوى إقليمياً فيه، والمؤثر في المشهد العراقي. فقد تحول العراق إلى ساحة صراع بين عدة أطراف مع ترجيح كفة طهران بوجود أتباع لها على الأرض العراقية². حيث بدأت طهران في ترتيب الأوضاع السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية خدمة لأمنها القومي، وتعزيزاً لنفوذها بالمنطقة. ومن هنا اعتبر احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق أكبر هدية إستراتيجية قدمت للنظام الإيراني للمضي في مشروعه التوسعي الذي يبدأ بإحكام السيطرة على العراق ليمتدد فيما بعد للدول المنطقة³. وقد عانى العراق كثيراً من محاولات خرق لسيادته في ظل ضعف وهشاشة هياكله الأمنية والسياسية، وامتداد الصراعات الأهلية وعمليات مكافحة التمرد إلى البلدان المجاورة، وخاصة في بعض المناطق النائية. إذ شنت كل من إيران وتركيا هجمات صاروخية وعمليات توغل مسلحة ضد قوات المعارضة على الأراضي

¹ - خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، صص 194-195.

² - عبد الناصر المهداوي، دور العراق ومكانته الإقليمية بين إيران والعالم العربي، مجلة رؤية تركية، العدد 3، (تركيا: جويلية 2021)، ص 100.

³ - دينا كمال مراد، النفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال الأمريكي لها، المجلة العلمية، العدد 69، (مصر: جامعة أسيوط، كلية التجارة، جوان 2020)، ص 89.

العراقية¹. ولا يخفى عن أي مهتم بالشؤون السياسية أن النفط العراقي كان الهدف الأكبر للسياسة الخارجية الأمريكية والحرب على العراق، وأن تحقيق الهيمنة على النفط العراقي أصبح هدفا حيويا للإدارة الأمريكية وشركاتها النفطية، والسلوك السياسي الأمريكي في العراق، والذي حوّل من أهمية موضوع الطاقة والنفط العراقي من هدف حيوي إلى هدف استراتيجي لا يمكن التنازل عنه. فاستعانت من التجارب التاريخية البريطانية فلسفة وسياسة فرق تسد، ونجحت إلى حد بعيد في تحقيق هذه السياسة بين مختلف طوائف الشعب عن طريق ترسيخ البعد الديني والمذهبي والاثني، وحتى وصل الخلاف بين المكون نفسه². ومن أجل تبرير سلوكها السياسي، غلفت سياستها وإستراتيجيتها من مفهوم نزع أسلحة الدمار الشامل إلى الحرب ضد الإرهاب، وجعلت العراق ساحة حرب ضد الجماعات المتطرفة. فأصبح مبدأ محاربة الإرهاب أحد سمات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط واهم مبرراتها في التدخل المباشر أو غير في الدول؛ فما زال المسؤولون الحكوميون الأمريكيون يرون العراق بشكل أساسي كمنصة انطلاق المباشر للحرب ضد تنظيم "داعش"، وازدادت بالفعل أهمية موقع العراق كقاعدة بعد أن تزعمت أساسات الوجود الأمريكي في سوريا³.

المحور الثاني: التحولات السياسية والاجتماعية في سوريا بعد أزمة 2011

تعد الأزمة السورية واحدة من أعقد الأزمات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط، والتي استحال فيها كل المحاولات لإيجاد حلول ومخرج لها. وقد أبانت الأزمة السورية عن صراع داخلي بين عدة تيارات سياسية استعانت في الكثير من الأحيان بتدخل قوى دولية وإقليمية لمحاولة تغيير نمط النظام، إلا أن ذلك لم يحدث نظرا لتضارب مصالح القوى الكبرى واختلاف إستراتيجياتها، والذي زاد المشهد تعقيدا.

¹-Shivan Fazil, Alaa Tartir,op cit,link: <https://www.sipri.org/commentary/topical-1-background/2023/iraq-2023-challenges-and-prospects-peace-and-human-security>.

² - محمد كاظم عباس المعيني، مرجع سابق، ص 380.

³ - المكان نفسه.

أ - التحولات السياسية والانقسامات الداخلية

عرف مسرح الأحداث السورية تحولا كبيرا وسريعا، إذ انتقلت الأحداث من انتفاضة شعبية سلمية تدعوا لإحداث تغييرات في طبيعة الحكم والمطالبة بضمن حقوق الأقليات المهمشة خاصة من الطائفة الكوردية، إلى حالة من الحروب الأهلية، فسرعان ما تحول المشهد إلى صراع دموي وطائفي استقطب العديد من القوى الدولية والإقليمية، وزاد من حجم التحديات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط.

كانت بداية الثورة السورية من مدينة درعا السورية المهمشة في 15 مارس 2011 والتي أعلنت عن أهدافها السلمية في البداية، ولكن ما لبث أن تحول الأمر نحو العنف مع استعمال النظام السوري القوة المفرطة ضد المحتجين¹، والذي تحول إلى تمرد سرعان ما انحدر إلى واحد من أكثر النزاعات المسلحة دموية ووحشية في تاريخ الشرق الأوسط الحديث.

تطور الصراع وتغير شكله بوتيرة لا يمكن تصورها، حيث امتدت الاحتجاجات من مدينة درعا الجنوبية وانتقلت شمالا إلى حلب والشمال الشرقي. فعندما اكتسبت الاحتجاجات طابعا عسكريا تخلت عن طابعها المدني السابق، وتولى حينها الجيش السوري الحر، وهو مليشيا مؤلفة من ضباط انشقوا عن الجيش السوري زمام المبادرة، والذي فشل في النهاية على الحفاظ على هيكل قيادة موحد². وقد استقطب الصراع في وتيرة سريعة الأحداث وظهرت أطراف جديدة على الساحة السورية، بما في ذلك الجماعات الإسلامية الجهادية مثل جبهة النصرة وجيش الإسلام والدولة الإسلامية في العراق وسوريا "داعش". كما دخلت القوات الكردية في شمال وشمال شرق البلاد حيث أتيحت لها الفرصة لتجديد اهتمامها التاريخي بالحصول على الاستقلال من خلال ساحة المعركة³. وقد استنزفت الانتصارات العسكرية التي حققتها المعارضة المسلحة النظام وأظهرت عجزه عن الدفاع عن مواقعه ونتيجة لتوسع تنظيم

¹ - قدوري مونة، بوشيبة محمد، دوافع وأسباب الأزمة السورية ومواقف القوى الكبرى، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 03، (الجزائر: جوان 2022)، ص 836.

² - خالد بودهان، التحولات السياسية في الشرق الأوسط وانعكاساتها الإقليمية دراسة حالة سوريا منذ 2011، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2021-3، ص 249.

³ - المكان نفسه، ص 250.

الدولة في مناطق النظام أيضا، فعاد الحديث عن ضرورة إيجاد حل سياسي للآزمة السورية ووضع بيان جنيف الأول موضع التنفيذ، وأيضا التدخل الروسي المباشر في القضية بصواريخه التي دمرت عدة قرى وأحياء. مما دفع الكثير من السوريين الباحثين عن الاستقرار إلى النزوح وركوب البحر طلبا للجوء إلى بلدان أخرى بدلا من انتظار حل لهذه الأزمة والذي لا يبدو أنه قريب¹.

كان للآزمة السورية التي استمرت لأكثر من عقد من الزمان، العديد من التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية السلبية على البلاد. فعلى الصعيد السياسي، من نتائج الأزمة السورية ظهور تيارات وقوى معارضة سياسية مختلفة في داخل البلاد وخارجه. لقد كان المجلس الوطني السوري من أوائل تحالفات المعارضة وما يزال أكبر وأهم تجمع المعارضة السورية في المنفى، والمرجع الرئيسي للبلدان الأجنبية التي تدعم المعارضة²، الأمر الذي ساهم في زيادة حجم التدخلات الخارجية في الملف السوري. كما ساعدت الأزمة السورية في خلق بيئة خصبة لنمو واستقطاب الجماعات المسلحة، وانتشار الصراعات الأهلية التي تحكمها الانتماءات الإثنية والطائفية مع صعود القدرات العسكرية لفصائل الجيش الحر وتلقيها الدعم العسكري واللوجستي من بعض دول الجوار، فأصبحت الساحة السورية تمثل ساحة صراع لفرض السيطرة بين عدة أطراف محلية وإقليمية ودولية، والفاعلة في إثارة الأزمة وتصعيدها.

كما أدت الأزمة السورية إلى موجة جديدة من هجرة اللاجئين والمهاجرين إلى الدول الأوروبية، وظهور الخلافات بين الولايات المتحدة وأوروبا حول الكيفيات للتعامل معها، هذا بالإضافة إلى تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا حول كيفية إدارة الأزمة السورية من جهة أخرى. ويعد تدني أمن الجهات الدولية في أعقاب أنشطة "داعش" الإرهابية في مختلف القارات نتيجة

¹ - ناصري سميرة، دور المنظمات الدولية والإقليمية في الأزمة السورية – دراسة حول الأسباب والتداعيات، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، (الجزائر: جانفي 2019)، ص 273.

² - علي نجات، انعكاسات الأزمة السورية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، (العراق: بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022)، ص 4.

أخرى للأزمة السورية على المستوى الدولي¹، وهو الأمر الذي ساهم في تعدد القوى المهمة بالملف السوري.

إذ تشير أحدث الإحصاءات إلى أن عدد اللاجئين السوريين المسجلين حول العالم بلغ حوالي 6.2 مليون شخص بحلول منتصف عام 2024. فعدد الذين يعيشون في ألمانيا حوالي 973.000 سوري، أما باسبانيا فيوجد حوالي 20.000 لاجئ، كما تستضيف تركيا حوالي 2.93 مليون لاجئ مسجل، في حين تستضيف كل من مصر والعراق، الأردن ولبنان مجتمعة حوالي 1.88 مليون، أما دول شمال إفريقيا فيوجد أكثر من 43.000 لاجئ². بالإضافة إلى ذلك تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن حوالي 200.000 لاجئ سوري عادوا إلى بلادهم منذ الإطاحة ببشار الاسد.

ب - الفواعل الدولية المتدخلة في الأزمة وتأثيرها في صنع القرار

يظهر من خلال محاولة البحث في الأسباب الرئيسة لتعقيد الأزمة السورية واستمرارها هو تدخل جهات فاعلة مختلفة على عدة مستويات، فقد أدت التصورات المختلفة، وتضارب مصالح القوى المتدخلة، وتصلب المواقف بين الجهات الفاعلة والمؤثرة في سوريا، وتوازن القوى بسبب الدعم الكامل من قبل الفواعل الإقليمية والدولية لمجموعاتهم المحلية، إلى تحويل الأزمة إلى أزمة عميقة ومعقدة. فبعد تصعيد الأزمة السورية واستمرارها، عززت دول كثيرة في المنطقة نفوذها في سوريا عن طريق التدخل العسكري المباشر، وإنشاء قواعد عسكرية، أو الدعم غير المباشر لجماعات المعارضة³. وسرعان ما تمخضت الأزمة عن حرب طاحنة شكلت مدخلا لقوى إقليمية مؤثرة والتي برزت فيها كل من إيران وتركيا وإسرائيل كفواعل رئيسة على الساحة السورية وعلى الصعيد الدولي برز بشكل أساسي كلا الدورين الروسي والأمريكي، محاولة لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازنها لتتحول سوريا من لاعب أساسي في الشؤون الإقليمية إلى ساحة صراع إرادات إقليمية ودولية تغلب فيها الحسابات الجيوبولتيكية.

¹ - على نجات، المرجع نفسه، ص 20.

² - Syria situation, Global Appeal 2025 Situation Overview, UNHCR The UN Refugee Agency, the link: <https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/2024-11/Syria%20Situation%20Overview%20v4.pdf>, accessed January 21, 2025.

³ - المرجع نفسه، ص 7.

تمثلت أولى التدخلات في الضغوط الخارجية التي مارستها كل من الولايات المتحدة وفرنسا والأمم المتحدة والتي انعكست على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وزادت من تدهورت الأوضاع الداخلية إلى حد كبير، الأمر الذي دفع إلى زيادة الاستياء الشعبي من الأوضاع.

وقد شكل الدعم الإيراني والروسي القوي للنظام السوري محطة مهمة في مسار التدخلات الخارجية في المشهد السوري، وفي ذات الوقت الذي قامت دول الخليج بدعم فصائل سورية معارضة للنظام بأشكال مختلفة بما في ذلك تزويد بعضها بالسلاح، في مؤشر واضح على قلق بعض الدول الخليجية مما اعتبرته تمردا للنفوذ الإيراني بالمنطقة¹. حيث اتخذ الصراع في سوريا أبعادا إقليمية ودولية، دينية وإستراتيجية، فمن الناحية المذهبية نجد أن كل من المملكة العربية السعودية وحلفائها يدعمون المعارضة السنية، التي يرونها معتدلة في سوريا، بينما تدعم إيران وحلفائها النظام السوري المنتهي إلى المذهب الشيعي في صراع طائفي توسعي يضع في الواجهة السعودية وإيران باعتبارهما القوتين الإقليميتين اللتين تمثلان المذهب الشيعي والسني، حيث أن إيران لها أهداف توسعية في المنطقة لنشر المذهب الشيعي. بينما تريد السعودية منع ذلك التوسع الإيراني انطلاقا من التجربة العراقية، ومنع أي تواجد شيعي على حدودها الشمالية².

منذ بداية الأزمة السورية، اختلفت وجهات النظر لكل من إيران وتركيا بشأنها، واتضح الخلافات بين البلدين بشأن التطورات في سوريا حينما انتهجت تركيا سياسة دعم معارضي حكومة بشار الأسد، ودعت إيران إلى وقف التدخل الأجنبي في سوريا، ووقف تصدير أسلحة للمعارضة³. إلا أنه منذ التدخل العسكري الروسي في سورية في سبتمبر 2015، بدأت بوادر التغيير في السياسة التركية تجاه الصراع فيها، إذ غدت سياسة تغيير النظام في دمشق التي

¹ - أحمد سعيد نوفل وآخرون، أزمة التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا وانعكاساتها على المنطقة العربية في ضوء التدخل العسكري الروسي المباشر، مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد 20، العدد 76، (الأردن: 30 سبتمبر 2016)، ص 1.

² - جمال درويش، سفيان منصور، التحولات السياسية العربية بين الثورة والفوضى: نحو منظور تفكيكي للنموذج السوري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، (الجزائر: جانفي 2017)، ص 21.

³ - علي نجات، المرجع السابق، ص 18.

تبنتها أنقرة منذ خريف 2011، غير واقعية في حساباتها. ودفع التحالف الذي أنشأته واشنطن مع قوات سوريا الديمقراطية "قسد" للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" إلى تغيير أولويات أنقرة في سورية؛ وأدى ذلك إلى تمهيد الطريق أمام تفاهات تركية - روسية كان جوهرها تخلي أنقرة عن سياسة تغيير النظام في دمشق مقابل تعاون موسكو في منع قيام كيان كردي على الحدود التركية - السورية¹.

أما بالنسبة لروسيا فقد ظلت الحليف الصامد للأسد، بحيث يمكن القول بأن سوريا دولة محورية في التطلعات الروسية في المنطقة، ولها دوافع أكثر تعقيداً، فالأسد هو حليف روسيا الأخير المُتَبَقِّي في الشرق الأوسط، وسوريا مستهلك رئيسي للأسلحة الروسية، وتستضيف على أرضها القاعدة البحرية الوحيدة لروسيا في المياه الدافئة، على الرغم من فائدها الإستراتيجية المتواضعة، روسيا متمسكة أيضاً بطموحات القوى العظمى، إنها تعارض التدخل العسكري الغربي كمسألة مبدأ، بالإضافة إلى توفير الغطاء السياسي للأسد عن طريق عرقلة قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي كان من شأنها إدانة الحكومة السورية على عمليات القتل الجماعي للمدنيين واستخدامها للأسلحة الكيميائية، واصلت روسيا شحن الإمدادات العسكرية للجيش السوري، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر، وأنظمة الدفاع الجوي، والوقود، كما قدمت المستشارين العسكريين لتزويد أنظمة الدفاع الجوي بالمعدات وتعليم ضباط الجيش السوري كيفية استخدام الأسلحة الروسية الأخرى².

أما عن الولايات المتحدة، فقد بدأ التدخل فوراً بعد خطاب بشار أمام مجلس الشعب في 30 مارس 2011، الذي لم يلق استحسان الإدارة الأمريكية، واعتبرت أن ذلك الخطاب لم يشر إلى أي مقترح لإصلاحات مستقبلية Future Reforms، متحدثاً عن مؤامرة Conspiracy تعتمد في توقعاتها وشكلها إلى ما يحدث في الدول العربية، ومن هنا تعالت أصوات الجمهوريين

¹ - وحدة الدراسات السياسية، سياسات التطبيع مع النظام السياسي انقسام إقليمي ودولي وتفاوت في تقدير الجدوى الأهداف، (قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 6 فبراير 2023)، ص 1.

² - إبراهيم محمد البنا وآخرون، الأزمة السورية (2011-2022) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة - دراسة في الأصول وآليات إدارة الصراع، المركز الديمقراطي العربي، 2 فبراير 2023، تاريخ المشاهدة: 15 ديسمبر 2023، الرابط: <https://democraticac.de/?p=87505>.

Republicans تطالب الرئيس الأمريكي باراك أوباما بمواقف أكثر حزماً لحل تلك الأزمة¹، وقد حاولت الإدارة الأمريكية أكثر من مرة تغيير النظام أو تجديده إلا أنها توصلت أخيراً بعد العديد من المشاورات مع نظرائها وحلفائها الإسرائيليين إلى أن بقاء الأسد ضعيفاً على رأس النظام وعرضته للضغوط الدولية أفضل من تغيير النظام². كما استغلت إسرائيل الأوضاع المتدهورة بسوريا، بحيث قامت بضرب مواقع تمركز القوات السورية وطرق إمداد الأسلحة التي تربط سوريا بحزب الله اللبناني؛ وذلك لتقليل التهديد العسكري السوري لها أو التهديد التي تشكله إيران لها³.

المحور الثالث: تداعيات التحولات المجتمعية في العراق وسوريا على دول الجوار

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تعرضت للاهتزازات وعدم الاستقرار نظام التوازن فيها منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 والأزمة السورية عام 2011، وما تتبع ذلك من تغيرات جيواستراتيجية تمثلت في التنافس والصراع مابين القوى الإقليمية على النفوذ والهيمنة وقيادة توازن القوى الإقليمية الأخرى، وتنامي الحركات المتطرفة والمسلحة، إضافة إلى ظهور معضلة جديدة، أضحت مأساة القرن، تمثلت في تزايد أعداد اللاجئين والمهجرين قسرياً والفارين من مآرب العنف والقتل.

أ- نفوذ وصراع قوى إقليمية ودولية :

سعت كل من تركيا وإيران إلى توسيع نفوذها في المجال الإقليمي الجيواستراتيجي، مستغلة بذلك التحولات الحاصلة بالمنطقة، فتحولت كل منها من دولة منعزلة نسبياً عن محيطها الإقليمي إلى دولة إقليمية فاعلة ذات علاقات واسعة ومتعددة الجوانب

¹ - محمود خليفة إبراهيم، تفاعلات القوى الدولية والإقليمية في الأزمة السورية "دراسة استشرافية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 1، (مصر: جويلية 2016)، ص 182.

² - رفعت سيد أحمد، بين الدم والنار "سوريا والمؤامرة الأمريكية"، (القاهرة، دمشق: دار الكتاب العربي، 2015)، ص ص 34-36.

³ - أمير خالد سعيد محمد حسن، أثر التدخلات الخارجية على فشل الدولة السورية (2011-2022)، المركز الديمقراطي العربي، 1 أوت 2022، تاريخ المشاهدة: 24 ديسمبر 2023، الرابط: <https://democraticac.de/?p=83657>

مع دول المنطقة. فكل من تركيا وإيران تسعى إلى أن تكون القوة الإقليمية الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط والمستحوذة على القدر الأكبر من النفوذ الإقليمي، لاسيما وأن هناك محفزات داخل الدولتين تدفعهما بالسير باتجاه تحقيق التفوق الإقليمي، فضلا عن وجود فرص تتمثل بالتحويلات الإقليمية الحاصلة بالمنطقة والفراغ الأمني الذي خلفه غياب كل من العراق وسوريا إقليميا في المنطقة، وضعف دول المنطقة من الناحية العسكرية، كل ذلك تطلب تفعيل الأدوار الإقليمية لتركيا وإيران، التي ربما قد تتقاطع أو تتفق وفقا للمصالح القومية لكل دولة، وهو ما ينعكس بالضرورة على دول المنطقة.

ب - التحديات الأمنية:

أوجدت الأحداث التي جرت في كل من سوريا والعراق تحديات وتهديدات أمنية جديدة، زادت من حدة التعقيدات التي تعاني منها دول المنطقة فيما يخص مفهوم أمنها. لاسيما وأن المنطقة تعاني من محاولات لإحكام السيطرة وزيادة النفوذ من قبل قوى دولية وإقليمية. وقد تغير جوهر مفهومها للأمن والذي أضى يلامس ضرورة إيجاد آليات لحماية الحدود من خطر أعداء غير مرئية وغير محددة، حيث أصبح الوسط قابل لنمو التطرف بشتى أنواعه، فأوجدت العديد من الحركات الإرهابية قاعدتها لإطلاق التهديدات مستغلة بذلك شعور الأفراد بالظلم والنفور والعداء الطائفي والعرقي، كما برزت مشكلة اللاجئين والنزوح القسري خوفا من التهديدات التي باتت تطال الأفراد باسم العرق والدين والطائفة. فقد أفرزت الأزميتين وضعاً جديداً بسبب إرهاب جماعات دون الدول من جهة وأعداد اللاجئين المتزايدة والمتوجهة نحو الدول العربية وأوروبا من جهة أخرى¹.

من هنا، بدأت تنمو الهواجس الأمنية لدى دول المنطقة حول طبيعة التحديات الأمنية التي عكستها كلتا الأزميتين على جوارها الإقليمي، وخصوصاً عندما اتخذتا منحى آخر عن المنحى الذي انطلقت منه وتم تصوير الصراع فيهما على أنه طائفي مذهبي، والذي فتح الباب أمام الكثير من القوى الإقليمية والدولية الطامعة، مستغلة الفراغ الذي أحدثه غياب وضعف كل

¹ - مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، "الأزمة السورية: محركات الصراع ودور القوى الإقليمية والدولية"، 29 ديسمبر 2015، تاريخ المشاهدة: 15 ديسمبر 2023، الرابط: www.derasat.org.

من سوريا والعراق كقوى إقليمية، كذلك تنامي مصالحهم والعمل على تحقيق أجنداتها واستراتيجياتها بالمنطقة، ناهيك عن ما جر ذلك من زيادة تهديدات التي تمارسها كل من الحركات المسلحة وارتفاع معدل الهجرة والنزوح القسري على دول المنطقة والتي باتت تنصاع لقرارات القوى الدولية الضاغطة.

ووفقا لنظرية الأمن الإقليمي التي تسلط الضوء على الترابط الأمني لتفسير تداعيات الأزمات الأمنية والسياسية التي تعصف بهاتين الدولتين لم تعد مقتصرة عليهما، بل باتت تمثل تهديدا مباشرا للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. فقد أدى انهيار الدولة المركزية في كلا البلدين إلى انتشار الجماعات المسلحة والجهادية العابرة للحدود، مما زعزع استقرار الدول المجاورة كلبنان والأردن وتركيا. بالإضافة لتصاعد النفوذ الإقليمي لكل من إيران وتركيا عبر تدخلهما في النزاعات المحلية أدى لخلق توازنات أمنية غير مستقرة وزاد من التوترات الطائفية والاثنية علاوة على ذلك، شكل تدفق اللاجئين والمهجرين قسرا على دول الجوار ضغطا أمنيا واقتصاديا، ما أدى إلى مزيد من عدم الاستقرار.

ج - التنظيمات الإرهابية:

استفحلت الظاهرة الإرهابية بشكل كبير في العصر الحديث، بحيث تعددت التيارات الإرهابية في المنطقة بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات، فقد أدت البيئة غير الآمنة في كل من سوريا والعراق إلى خلق مجموعات مسلحة وتنظيمات إرهابية كداعش، ولتي شكلت تهديدات أمنية جديدة خارج حدود إقامتها، امتدت آثارها إلى دول المنطقة، التي كانت تعاني أساسا من مخاوف أمنية بامتداد آثار الأزمات على حدودها، الأمر الذي زاد من تعقيد الأمور وتشابكها، وجعل من الضروري التدخل، وأن يكون هناك تنسيق أممي إقليمي لتعزيز الأمن الوطني بين دول هذه المنطقة.

فقد كان لتنظيم "داعش" القدرة الدعائية على استقطاب وتجنيد الأفراد إلى صفوفه حتى من خارج حدود سوريا والعراق، حيث استندت جاذبيته الأيديولوجية إلى شرعية الإنجاز، وتوافره على إيديولوجية دينية تتعلق بتمثيل الإسلام السني، وحرصه على بناء دولة تقوم على مفهوم الخلافة وتطبيق الشريعة، وتقديم نفسه كمدافع عن الهوية السنية، وكقوة مقاومة لمواجهة

الهيمنة الغربية¹، حيث استفاد من الصدع والانقسام السني الشيعي والتعاطف والتلاحم الهوياتي الديني، وعامل الجذب الديني- التاريخي²، وهو ما سهل من امتداده وتوغله في دول الجوار، ناهيك عن تضارب مصالح القوى الدولية والإقليمية التي استغلت الفرص بداعي تقديم يد العون لمحاربة التنظيم، وبنفس الغاية لتحقيق امتيازات لها بالمنطقة، حيث تجاوزت الكثير من أزمات المنطقة نطاقاتها الداخلية لتتحول إلى صراعات إقليمية ممتدة بشكل فرض عقبات عديدة أمام الوصول إلى تسويات بشأنها، خاصة أن تلك التسويات لم تعد ترتبط بالتوازنات السياسية في الداخل فحسب، وإنما تعتمد أيضا على حسابات ومصالح القوى الإقليمية والدولية المنخرطة فيها³.

إذ أن ما يحدث من عدم الاستقرار في المنطقة يرجع إلى بلدان الصراعات التي مازالت تعاني من عدم القدرة على ضبط تهديدات أمنها داخليا وعجزها عن وقف تدخل قوى خارجية في شأنها الداخلي وقرارها السياسي. فمادامت الأوضاع هناك غير مستقرة وغير آمنة، فإن الأمر قد يؤدي إلى ظهور حركات إرهابية ومسلحة ومزيدا من عوامل المهددة للأمن بالمنطقة.

د - إشكالية اللاجئين والنزوح:

عرفت المنطقة واحدة من أكبر عمليات النزوح والتهجير في التاريخ الحديث، فقد أحدثت الأوضاع غير الأمنية في سوريا والعراق أحد الآثار المباشرة، وهو تزايد النزوح السكاني على نطاق واسع، والتي نتجت عن تأزم الأوضاع السياسية واندلاع الحروب الأهلية بالإضافة إلى التدخلات الأجنبية، وكل ذلك أدى إلى موجة غير مسبقة من النزوح الداخلي واللجوء إلى الدول المجاورة وبالأخص تركيا ولبنان والأردن، وهذا ما انعكس على تلك الدول وخلف مجموعة من التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية من جراء التكلفة

¹ - شريفة كلاع، الامتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا، مجلة مدارات سياسية، المجلد 4، العدد 1، (الجزائر: 2020)، ص 68.

² - المكان نفسه.

³ - هالة الهيلالي، أبعاد ومحددات التفاعلات الخارجية للحركات الإرهابية، مجلة السياسة الدولية، 9 أوت 2017، تاريخ المشاهدة: 31 ديسمبر 2023، الرابط: <https://www.siyassa.org.eg>.

والصعوبات التي تواجهها تلك الدول من أجل احتواء تلك الأزمة¹. إذ تأتي النسبة الأكبر من اللاجئين على مستوى العالم من سوريا وأفغانستان – والتي بلغ عدد اللاجئين من كل من البلدين 6.4 مليون لاجئ، وكلاهما يعادلان معاً ثلث اللاجئين ممن هم تحت ولاية المفوضية، كما احتلت سوريا المرتبة الثانية بعد السودان فيما يخص النزوح الداخلي القسري والذي بلغ 7.2 مليون²، أي حوالي 76% من سكان سوريا يتواجدون في الدول المجاورة مثل تركيا، لبنان، الأردن.

حيث تواجه دول الجوار تدفقاً واسع النطاق من اللاجئين، يفوق قدراتها الاستيعابية خاصة، في ظل غياب أي دعم عربي، بينما يهدد خطر المقاتلون العائدون من سوريا والعراق دولهم الأصلية، لذا يستلزم هذا الوضع من دول المنطقة المجاورة الالتزام بخطة واضحة للتعامل مع الموقف، والالتزام بتقديم المساعدات لدول التي تستضيف اللاجئين. فقد فاقم التنامي السريع لأعداد اللاجئين في المنطقة العربية المخاوف الوجودية القائمة أصلاً في البلدان المضيفة، ففي لبنان والأردن، كان على الحكومة في كل من الدولتين المضيفتين أن تواجه طوفاناً من اللاجئين، في وقت شحت فيه الموارد واستنفذت القدرات. وفي غياب إطار إقليمي لمواجهة هذه الأزمة، وفي غمرة المخاوف من تطاول فترة النزوح، عمد معظم بلدان المنطقة إلى عدم دمج اللاجئين لدفعهم إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية³. فاستمرار الأزمة السورية والتدفق المتزايد للاجئين وتزايد حاجياتهم وعدم وضوح الرؤية فيما يخص مستقبلهم، كل ذلك جعل من أزمة اللاجئين أهم قضية إنسانية مطروحة على المستوى الدولي⁴. وقد انعكست تلك الأزمة على دول الجوار الجغرافي في عدة مستويات، في المستوى الأمني والسياسي فقد خلفت حالة من الخوف والشعور باللامن، خاصة مع استمرار الصراعات في الدولتين وإمكانية انتقال الجماعات

¹ - دخالة مسعود، ليلي مسالي، تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على دول الجوار الجغرافي (تركيا، لبنان، الأردن)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 3، العدد 1، (الجزائر: 1 جوان 2019)، ص 51.

² - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، البيانات والإحصائيات، تقرير الاتجاهات العالمية للنزوح القسري 2023، جوان 2024، تاريخ الاطلاع: 2024/07/23، الرابط: <https://www.unhcr.org/ar/global-trends>.

³ - جونا نصر، دون تشاتي، ابراهيم عوض، أزمتا اللاجئين في العالم العربي، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 21 جانفي 2019، تاريخ المشاهدة: 2024/01/01، الرابط: <https://carnegie-mec.org>.

⁴ - دخالة مسعود، ليلي مسالي، المرجع السابق، ص 61.

لمسلحة عبر الحدود في صفوف اللاجئين نحو الدول المضيفة، وبالتالي انتشار العمليات الإرهابية والاتجار بالأسلحة وهذا ما يهدد الأمن القومي لتلك الدول¹، بالإضافة إلى المشكلة الأساسية والحساسة والمتمثلة في تهديد الكيان القومي للدول والإخلال بالتوازنات العرقية والدينية في الدول المضيفة.

خاتمة:

من خلال ما سبق، لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط أكبر تحولاتها المعاصرة وأكثرها أهمية، منذ الغزو الأمريكي على العراق عام 2003، تلتها الأزمة السورية عام 2011، والتي عرفت بعدها احتجاجات وتظاهرات تحولت إلى عنف وتطرف، وزادت من حجم التحديات الأمنية التي باتت تؤرق دول المنطقة. فلقد أثرت الأوضاع الأمنية في العراق وسوريا بشكل مباشر على استقرار منطقة الشرق الأوسط من خلال تصعيد الإرهاب والتوترات الطائفية وكذلك التدخلات الإقليمية والدولية، وهو الإشكال الذي طرحته هذه الدراسة، إذ يتطلب الحل معالجة الجذور السياسية والاجتماعية للصراعات والحد من التدخلات الخارجية التي تزيد الأوضاع تعقيدا. إذ يمكننا تأكيد صحة الفرضية، بأن تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في سوريا والعراق لم يقتصر على خلق تهديدات داخلية فحسب، بل امتد ليشكل خطرا على امن واستقرار الشرق الأوسط بأكمله. فقد أدى هذا التدهور إلى تصاعد الحركات الإرهابية وزيادة التدخلات الخارجية، وخلق حالة من عدم الاستقرار المستمر.

لقد أثبتت الأوضاع التي عرفتها المنطقة، أنه من الضروري إعادة برمجة سياسات واستراتيجيات دولها وفقا لمتطلبات والتحديات الجديدة، حيث أبانت أن إستراتيجية العزلة والنأي عن التدخل والاكتفاء بحماية الحدود الوطنية ضعفها أمام قوة التحدي الذي فرضتها الأحداث التي مست المنطقة كلها.

إن غياب الخطط الإستراتيجية لدول جوار العراق وسوريا والتعاون فيما بينها، أتاح للقاء الأجنبي، إقليمية كانت أو دولية لفرض رؤاها ومناهجها لمجابهة التحديات الأمنية بالمنطقة،

¹ - المكان نفسه.

وبناء خطط إستراتيجية توافق مصالحها وتعتمد لزيادة نفوذها وسيطرتها، مما يجعل دول المنطقة دوما في حالة تبعية وخضوع سياساتها للقوى المتدخلة.